# مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٨٥٧٣

الإثنين، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد ميسا – كوادرا | (بيرو) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد كوزمين |
| | ألمانيا | السيد غلوسنر |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | بلجيكا | السيد بيكستين دو بيستويريفا |
| | بولندا | السيد ليفيتسكي |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سينغر وايسنغر |
| | جنوب أفريقيا | السيد ديفيس |
| | الصين | السيد ياو شاو جون |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيسونو مبينغونو |
| | فرنسا | السيدة شاربي |
| | كوت ديفوار | السيد موريكو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة ديكسن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة نورمان – شالي |

## جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2019/407)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرَّ جدول الأعمال.*

## الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

**رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام** (S/2019/407)

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملاً بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأودّ أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/407، التي تحوي رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أعطي الكلمة الآن للسيد خان.

**السيد خان** (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتهنئة بيرو على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وإنه لمن دواعي الشرف أن أعرض على المجلس التقرير الثاني (انظر S/2019/407) لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

منذ بداية عملنا في العراق، سعينا إلى كفالة أن تكون خبرات وأصوات الناجين والشهود والطوائف في صميم عملنا. ينتمي هؤلاء الناجون لجميع الطوائف في جميع أنحاء العراق. وقد تأثرتْ جميعُ الطوائف بشكل أو بآخر بجرائم داعش، وكانت رسالتهم واضحة ومتسقة. إن طلبهم بسيط، ولكنه يقع في صميم الولاية. يجب أن يتحمل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت.

من الموصل إلى تكريت، ومن أربيل إلى دهوك وسنجار وأماكن أخرى في العراق، روى الضحايا لفريقنا قصصاً مروعة عن المجازر التي وقعت، وعن إبادة أسر بأكملها واسترقاق النساء والأطفال. إن الشجاعة التي أبداها هؤلاء الأفراد في البوح بما لديهم وسرد رواياتهم عن داعش تشدد، بصور حقيقية جداً، على التزامهم بالعدالة وبطولتهم والإلحاح الذي يجب أن نعمل به في الفريق، معاً، إذا أردنا الوفاء بالآمال والتطلعات والوعود التي قطعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من جانب المجلس في قراره ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

ولعل أبرز ما في الأمر، على الأقل بالنسبة لي، أني عندما تعاملت مع هذه الطوائف التي وقعت ضحايا من بين مختلف مكونات العراق، لم تكن رسالتهم التماس الثأر أو الانتقام، بل العدالة. إنهم يسعون إلى العدالة، لا بوصفها قيمة مجردة وإنما على أساس أدلة مناسبة وقاطعة – بعيداً عن الشائعات أو القيل والقال – التي يمكن عرضها في المحاكم والطعن فيها بحيث يُصدر قضاة مستقلون ومحايدون أحكاماً تصمد أمام اختبار الزمن. وتتعين الإشادة منذ البداية بقدرة شعب العراق من جميع الطوائف على التكيف والصمود. فلا يمكن إلا من

خلال المحاكمات العادلة كشفُ الإيديولوجية الفاسدة والمنحرفة لتنظيم داعش بشكل تام وكامل، فضلاً عن ممارساته التي لا تمّت للإسلام بصلة، بطريقة لا تشكيك فيها على الإطلاق.

وخلال الأشهر الستة الماضية، سعينا إلى تسخير مواردنا ووحدة الهدف التي شهدناها في العراق والمجلس بأكثر الطرق فعالية. ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأن تقدماً كبيراً جداً قد أُحرز منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8412). وبتنا نتلقّى الآن أدلة ومعلومات وإفادات من الشهود بشتّى الأشكال – الرقمية والإلكترونية والمستندية – تمشياً مع استراتيجية التحقيق التي شرحتها بالتفصيل في تقريري السابق (انظر S/2018/1031).

إن الفريق يتوسع بسرعة. في بداية السنة، كان لدينا ١٠ موظفين في الفريق. واليوم، صار لدينا ٧٩ موظفاً من جميع المناطق الجغرافية للأمم المتحدة. وتمشياً مع سياسة الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين، يسرني غاية السرور أن أعلن أن الإناث يشكلن أكثر من ٥٥ في المائة من الفريق وأن أكثر من ٥٠ في المائة من القيادة العليا للفريق هي من الإناث أيضاً.

وفي أيار/مايو أسعدني أن أعمل مع دولة رئيس وزراء العراق للإعلان عن تعييني للسيدة سلامة حسون الخفاجي. وهي جالسة خلفي مباشرة الآن. وأود حقا أن أغتنم هذه الفرصة في قاعة المجلس للإشادة علنا بالسيدة سلامة حسون الخفاجي على التزامها الاستثنائي بسيادة القانون والعدالة. وبالفعل أسهمت خبرتها ومشورتها الحصيفة وجهودها المخلصة لتحقيق المساءلة إسهاما مجديا في أعمال الفريق. ويبرهن تعيينها بطريقة جلية وواضحة للغاية على دعم حكومة العراق والكيفية التي يمكننا بها، من خلال الاستفادة من قدرات شعب العراق وخبراته، استكمال القدرات على إجراء تحقيقات داخل العراق، كما نأمل في تقديم الأدلة إلى النظم القضائية للدول الأعضاء الأخرى.

وفي نيسان/أبريل، كنا محظوظين بمغادرة الفندق الذي كان مقرا لنا ثم المجمع الهندسي في مباني بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولدينا منشآتنا حيث يمكننا تخزين المواد وأدلة الإثبات التي جمعناها. ومن المهم أيضا أن لدينا الآن منشآت لعقد المؤتمرات عبر الفيديو حتى نتمكن من استخدام مكاتبنا لبث الشهادات لا في محاكم العراق فحسب، بل في محاكم الدول الأعضاء الأخرى فورا.

وأود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص للأمين العام للعراق على دعمهما المستمر في الوقت الذي ننتقل فيه من مرحلة إنشاء كيان جديد إلى مرحلة تفعيل عملنا. ولطالما سعينا إلى ترجمة الولاية الواردة في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) إلى شيء ملموس، وقد فعلنا ذلك في البداية من خلال التركيز على ثلاث مناطق رئيسية: أولا في منطقة سنجار والهجمات على الأيزيديين؛ وثانيا في الموصل التي تمثل كما قلت مرارا نموذجا مصغرا في كثير من الجوانب على جرائم تنظيم داعش، فنرى جرائم ترتكب ضد الأقليات الدينية والنساء والأطفال وجرائم الاستعباد الجنسي وجرائم العنف الجنسي والجنساني؛ وثالثا ركزنا على المجزرة الفظيعة التي وقعت في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويعد الفريق ملفات لأدلة الإثبات فيما يخص فئة واسعة من الجرائم الأخرى. وهذا مهم لأن تنظيم داعش استهدف جميع الطوائف المحلية كما قلت في البداية. ولم يكن هناك في الواقع أي تفضيل أو رحمة في ذلك الاستهداف سواء كان المرء مسيحيا أو أيزيديا أو شيعيا أو سنيا أو من الكاكائيين أو التركمان أو الشبك. وكل تلك الطوائف عانت الأمرين من ذلك التنظيم الذي لا يمت للإسلام بصلة.

وفي الاضطلاع بأعمال فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سعينا إلى الاستفادة من مركزه

المستقل والمحايد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة – سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية – حتى نتمكن من الحصول على أكبر قدر من المواد وجمعها وفقا للمعايير الدولية. وينعكس ذلك النهج الشامل والتعاوني في مجموعة الأدلة التي جمعناها في الأسابيع القليلة الماضية فحسب. وخلال الأيام العشرة الماضية وحدها، أرسلنا فريقا إلى قرية كوجو بسنجار لجمع الأدلة أو مساعدة السلطات العراقية على جمع الأدلة وإطلاعها على المبادئ التوجيهية بشأن المعايير الدولية اللازمة لكي تسنح لنا أفضل الفرص لتقديم الأدلة إلى المحاكم المحلية، تمشيا مع الاعتبارات القانونية.

وفي شمال العراق، نجري مقابلات مع اليزيديين والشيعة التركمان والمسيحيين والعرب السنة. ومن المشجع جدا أننا وجدنا بالفعل أدلة مهمة للغاية من أفراد وشهود لم يقدموا حتى الآن إفادات إلى أي كيان للتحقيقات أو منظمة غير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا ٦٠٠ ٠٠٠ مقطع فيديو خلال الأسبوعين الماضيين لها صلة وثيقة بتحقيقاتنا، وأكثر من ١٥ ٠٠٠ صفحة من وثائق داخلية لتنظيم الدولة الإسلامية أعدها التنظيم بنفسه وجمعها كبار الصحفيين الاستقصائيين من ساحة المعركة.

وقد ذكرت مرارا أن جمع الأدلة في حد ذاته لا يمثل تتويجا مُرضيا لأعمالنا. فهو ليس غاية في حد ذاته ويجب التأكيد على ذلك. ويجب ألا يكتفي الفريق ببساطة بإعداد أرشيف من المواد المفيدة على الرغم من أهميتها. وللاضطلاع بولايتنا بشكل كامل، يجب أن نكفل أن يسهم عملنا بشكل ملموس في جهود المساءلة على الصعيد المحلي. وإدراكاً لتلك الضرورة، أجرى فريق التحقيق بالفعل مناقشات متعمقة في الأشهر الأخيرة من أجل إنشاء وتحديد وتعزيز القنوات المحتملة للأدلة التي جمعها الفريق لتستفيد منها المحاكم المحلية بما يتماشى مع اختصاصات الفريق.

ويسرني أيضا أن أبلغ المجلس بأن عددا من الدول الأعضاء الأخرى – في هذه المرحلة المبكرة أي بعد ستة أو سبعة أشهر على بدء عملنا في العراق من السنة الجديدة – تواصل بالفعل معنا لمناقشة الإجراءات القضائية المحلية الجارية ضمن الولاية القضائية للدول الأعضاء. واستنادا إلى مناقشاتنا مع السلطات الوطنية ذات الصلة، يحدوني الأمل في أن نتمكن خلال الأسبوعين المقبلين من تقديم دعم ملموس فيما يتعلق بقضية واحدة على الأقل معروضة على محكمة وطنية في إحدى الدول الأعضاء، وهو ما سيمثل معلما هاما في تاريخ عمل الفريق.

وظل تعاوننا وتنسيقنا مع حكومة العراق والسلطات الوطنية العراقية حاسم الأهمية لمساعدتنا على الوفاء بالولاية المنوطة بنا. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري للدعم الذي قدمه لي وللفريق رئيس العراق ورئيس وزرائه ووزير خارجيته ورئيس مجلسه القضائي، كما أتقدم بالشكر للممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة الذي يشارك في جلسة اليوم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدعم الذي تقدمه حكومة إقليم كردستان مستمر ومهم للغاية، وأود أن أعرب عن شكري لرئيس الحكومة ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء في حكومة الإقليم على المساعدة التي قدموها في المراحل المبكرة لأعمال الفريق.

وأرى أن تعاوننا الفعال على مستوى العمل مع السلطات العراقية والمحلية، بما يتماشى مع الاختصاصات، كان من أبرز وأكبر النجاحات التي حققها الفريق في هذه المراحل الأولية. ومن الأدلة الملموسة على هذا التعاون جمع مواد الاستدلال الجنائي من مواقع المقابر الجماعية، تمشيا مع المعايير الدولية، ونقل الأدلة وملفات القضايا من السلطات الوطنية والمحلية إلى فريق التحقيق للتأكد من الاضطلاع بعملنا بطريقة مكملة للإجراءات القانونية المحلية الجارية. كما يسرت تلك السلطات في الأيام القليلة الماضية قبل مجيئي لحضور هذه الجلسة زيارتي إلى بعض مراكز الاحتجاز في العراق. وإنني ممتن للغاية للدعم الثابت الذي تقدمه الوكالات الأمنية الوطنية ذات الصلة ومركز العمليات الوطني، وهو ما يسر عملنا الفعال والمتنقل لإجراء

التحقيقات في العراق نفسه. وباختصار، كان تعاون حكومة العراق مع الفريق الذي استمر حتى الآن في رأيي مثاليا.

وفي حين أحرز تقدم كبير في الأشهر الستة الماضية، أود أن أؤكد على أن قدرات الفريق على الاضطلاع بولايته لا تزال تعتمد على الدعم المستمر والمتواصل للمجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، تلقينا مساعدة كبيرة من المساهمات السخية جدا للصندوق الاستئماني، والمقدمة من الدول الأعضاء إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد استخدمنا الأموال لأغراض جيدة جدا. فقد ساعدتنا ميدانيا في عمليات استخراج الجثث من القبور، وشراء التكنولوجيا الرائدة لأغراض تحليل الحمض النووي، وشراء الطائرات المسيرة غير المأهولة، والماسحات الضوئية الثلاثية الأبعاد. كما استُخدمت لتعيين إخصائيي الدعم النفسي والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي قمت بتسليط الضوء عليها خصوصا، في التقرير الخطي المقدم إلى المجلس. ويسعدني أيضا أن أعلن أنه في الأسبوع الماضي حصلنا على التزام من الإمارات العربية المتحدة بمساهمة سخية أخرى، وتعتزم حكومة قطر تمويل عقد مؤتمر دولي في الدوحة، ودعمه في نهاية هذا العام.

وإلى جانب المساعدة المالية المقدمة إلى الصندوق الاستئماني، تمس الحاجة إلى تقديم موظفين دون مقابل. وأود أن أثني على ألمانيا، والمملكة العربية السعودية، والسويد وتركيا لمساهماتها السخية جدا لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي سدت الحاجة. وقد وعدت وتعهدت الدول الثلاث الأخيرة – وهي المملكة العربية السعودية والسويد وتركيا – بتقديم أفراد دون مقابل في مجالات الطب الشرعي ومجالات أخرى. إن تلك المساهمات ضرورية ليس فقط لزيادة تعزيز قدرتنا على القيام بأنشطة تحقيق فعالة، بل أيضا لتعزيز الرسالة التي مفادها أن المجلس والمجتمع الدولي لا تزال تجمعهما نفس الأفكار، وأنهما متحدان، وأن مقتضيات العدالة ليست مجرد تمتمة، بل إن المجلس والمجتمع الدولي ملتزمان بضمان تحقيقها ليس من خلال التحقيقات السليمة فحسب، بل ومن خلال المحاكمات العادلة التي تصمد أمام اختبار الزمن أيضا.

ومن خلال عملنا في العراق حتى الآن، ومن خلال تعاملنا مع الضحايا، وتعاوننا مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية، وحوارنا مع الهيئات الدينية والقادة الدينيين، تجلت حقيقتان أساسيتان.

الأولى هي أنه على الرغم من حجم الأعمال التي شنتها داعش على المدنيين الأبرياء، وما اتسمت به من انعدام الوازع الأخلاقي، والهمجية، فإنها لم تنجح في تقسيم الشعب العراقي. وبدلا من ذلك، ضاقت الفجوات القائمة وتحقق قدر كبير من الوحدة التي إذا ما أُحسن استغلالها، قد تغدو هامة جدا لا لمستقبل العراق فحسب، بل أيضا من أجل مواصلة تنفيذ ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن الدعوة التي أطلقها جميع العراقيون من أجل العدالة حازمة وواضحة. إن الشجاعة والقوة التي شهدناها بين جميع الفئات الدينية، وعبر جميع الانقسامات السياسية، ومن كافة أجزاء الأطياف السياسية في العراق، وعلى الأخص، ما شهدناه من شجاعة الناجيات اللاتي تقدمن بشجاعة لا تصدق كي يروين ما جرى لهن، وما شهدنه وما عرفنه، أمر أثبت بشكل جلي تماما الإخفاق التام لداعش في بث الإنقسام الدائم في أرض العراق كما لم تفلح داعش في تخويف شعب العراق إلى حد الصمت. وفي كل مرة يأتي فيها شاهد إلى الفريق ويدلي بأقواله يكون ذلك بمثابة رد سريع بليغ وقوي جدا على داعش.

ثانيا، أدركنا أن النجاح النهائي لعملنا سيعتمد على قدرتنا على الاستفادة من مركزنا المستقل والمحايد لتسخير وحدة الهدف هذه ولجعل عملنا نتاج جهد جماعي بين المجلس وشعب العراق، وبين السلطات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية، وبين المنظمات غير الحكومية والجامعات. إن البشرية جمعاء – وكل هذه الفئات – بحاجة للتجمع سويا وتسخير جهودها. ونأمل، في أن تسنح لنا عندئذ الفرصة لإنجاز الولاية وضمان العدالة، لا كفكرة مجردة فحسب، بل عن طريق الأدلة التي جمعها الفريق، والتي يمكن أن تفيد في المحاكمات المستقلة والنزيهة. وإذا نجحنا فقط في كلا الجزأين سيكون الهدف التام للفريق قد تحقق.

وأشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لتقديم التقرير الثاني لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد خان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة ديكسون** (المملكة المتحدة): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المستشار الخاص كريم خان على إحاطته الإعلامية المفيدة حول آخر المستجدات بشأن التقدم الذي أحرزه مؤخرا فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه وأرحب بتعيين نائبته العراقية مؤخرا، السيدة الخفاجي. إن المملكة المتحدة ممتنة لهما وللفريق التابع لهما على العمل الممتاز الذي قاموا به حتى الآن. وتشدد المملكة المتحدة على أهمية توظيف أعضاء عراقيين آخرين في الفريق في أسرع وقت ممكن. وهذا التعيين، إلى جانب فرص التدريب والتطوير، ستوفر إرثا هاما للعراق في بناء القدرات وتبادل الخبرات.

ونرحب بالمشاركة القوية والإيجابية للفريق مع حكومة العراق، في بغداد وهنا في نيويورك على حد سواء. ونحن ممتنون لحكومة العراق لالتزامها الثابت بعمل الفريق ودعمها له. وقد نُقلت رسالة الالتزام بقوة من جانب أعلى مستويات حكومة العراق إلى المجلس خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى بغداد. ونرحب أيضا بالتعاون المستمر بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان وبين الفريق من أجل الاتفاق على طرائق التعاون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، نشجع الفريق على مضاعفة وتحديد أولويات عمله مع حكومة العراق لضمان استخدام أكبر قدر ممكن من الأدلة التي جُمعت في الإجراءات المحلية العراقية، بما في ذلك السماح بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية بموجب القانون المحلي. وهذا من شأنه أن يشكل خطوة ممتازة إلى الأمام في تعزيز المساءلة المتعلقة بالناجيات وأسر ضحايا داعش. وستكون مواصلة وتعزيز التعاون الوثيق مع حكومة العراق والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية وشعب العراق أمرا أساسيا في الأشهر المقبلة.

لقد حقق الفريق تقدما ملحوظا بعد أقل من ١٢ شهرا من حصوله على أول ميزانية له. وخلال الأشهر الستة الماضية، أنشأ مقر رسميا جديدا، ووضع استراتيجية للتحقيق، وقام بأعمال حفر في سنجار، فضلا عن إحراز تقدم هام في وضع الأنظمة اللازمة لضمان سلامة حفظ الأدلة. ونحن نرحب بذلك التقدم، ونأمل أن يكون نظام التخزين الرقمي جاهزا تماما بحلول موعد الإحاطة الإعلامية المقبلة التي سنقدمها. كما نتطلع إلى الحفر المقرر القيام به في الموصل، وإلى بدء الوحدات الميدانية المتبقية لعملها في القريب العاجل.

وكانت زيارة المجلس الأخيرة تذكيرا هاما أيضا لنا جميعا بحجم المسار المستقبلي لحكومة العراق للانتقال إلى بيئة ما بعد انتهاء الصراع. إن المصالحة والتعمير والمساءلة بالنسبة لجميع الناجين من عنف داعش أمر أساسي. كما أن ضخامة المهمة الماثلة أمام الفريق في جمع مزيد من الأدلة واضحة أيضا. ويشكل جمع الأدلة الجنائية والمادية والبيولوجية من مواقع المقابر الجماعية في العراق الخطوة الأولى الضرورية لفريق التحقيق من أجل إقفال الملفات بالنسبة لأسر الضحايا. ونحث الفريق على مواصلة التركيز على هذه المسألة المهمة، وأن يتبادل المزيد من التفاصيل بشأن استراتيجيته في التحقيق أثناء تطورها، فضلا عن أي تحديات قد يواجهها.

وتعترف المملكة المتحدة أيضا بحجم العمل الذي اضطلع به الفريق حتى الآن في جمع إفادات الشهود. ونحث جميع هيئات الأمم المتحدة في العراق على العمل بشكل تعاوني يكفل تجنب ازدواجية الجهود، والتخفيف من المخاطر التي تكتنف احتمال إعادة تعرض الضحايا لصدمة نفسية. وفي هذا الصدد، نحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق التحقيق وفريق خبراء الأمم المتحدة في العراق على العمل معا من أجل تنسيق الجهود وتبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستستضيف المملكة المتحدة مؤتمرا معنيا بمنع العنف الجنسي، بعنوان ”حان وقت تحقيق العدالة: الضحايا أولا“. ونأمل أن يوفد جميع أعضاء المجلس ممثلين رفيعي المستوى عن حكوماتهم كإشارة إلى التزامهم بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع وضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وتقديم الدعم للضحايا وأطفالهم وأقاربهم.

عندما تم اتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أظهر المجلس تأييده الكامل للجهود الرامية إلى تقديم تنظيم داعش إلى العدالة. ومنذ إنشاء الفريق، عندما خاطبت نادية مراد المجلس (انظر S/PV.8052)، لا يزال الناجون والضحايا في صميم جهود الفريق. ونثني على النهج الذي يتبعه فريق التحقيق والمتمثل في التأكيد على أنه لا يوجد تسلسل هرمي للضحايا والاعتراف بأن جميع العراقيين عانوا على أيدي تنظيم داعش. وسيكتسي عمله أهمية في دعم حكومة العراق في جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية.

وتفخر المملكة المتحدة بدعمها للعمل المهم الذي يقوم به فريق التحقيق، ويسرني أن أعلن اليوم عن تخصيص مبلغ مليون جنيه استرليني إضافي لتمويل فريق التحقيق، مما يصل بإجمالي مساهمة المملكة المتحدة حتى الآن إلى مليوني جنيه استرليني. ونشكر العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي تعهدت أيضا بدعم فريق التحقيق، ونشجع البلدان الأخرى على النظر في تقديم الدعم المالي والعيني لضمان أن يتمكن الفريق من مواصلة عمله القيم وتسريعه.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل للجهود التي يبذلها المستشار الخاص والفريق التابع له. ونتطلع إلى تجديد ولاية الفريق بالإجماع في أيلول/سبتمبر.

**السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص خان على حضوره معنا شخصيا اليوم وعلى إحاطته المُهمة إلى مجلس الأمن.

إن محنة الأقليات العرقية والدينية في العراق أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ونحن لن نحيد عن مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن الفظائع التي ارتكبها ضد جميع العراقيين. ولا تزال الولايات المتحدة مؤيدا ملتزما وقويا للولاية التي أناطها مجلس الأمن بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي تتمثل في جمع وتخزين وحفظ الأدلة على فظائع داعش التي قد تصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ويسرنا أن مجلس الأمن أكد من جديد تأييده بالإجماع لولاية فريق التحقيق خلال زيارة المجلس الأولى على الإطلاق إلى العراق في الشهر الماضي، والتي سنحت خلالها الفرصة لأعضاء المجلس للتحاور مع المستشار الخاص خان وفريقه. وترحب الولايات المتحدة بالشروع العاجل في أنشطة فريق التحقيق الميدانية المهمة في العراق خلال العام الماضي وبالتفاصيل التي زودنا بها السيد خان في هذا الصباح. وتعيين خبراء عراقيين مؤخرا في فريق التحقيق يعملون جنبا إلى جنب مع الخبراء الدوليين أمر بالغ الأهمية لنجاح الفريق، على نحو ما أظهره تعيين النائبة سلامة حسون الخفاجي التي تنضم إلينا اليوم، وأرحب بها.

لقد تبرعت الولايات المتحدة بمليوني دولار، دعما لعملية فريق التحقيق الأولى لاستخراج الجثث من مواقع المقابر الجماعية في سنجار والتي جرت في وقت سابق من هذا العام. ويكتسي وصول فريق التحقيق إلى تلك المواقع أهمية حيوية للعملية الاحترافية والنزيهة لجمع الأدلة على الفظائع المستحيل تصورها التي عانى منها الأيزيديون تحت نير تنظيم داعش. ونعرب عن شكرنا للدول الأعضاء التي هبّت أيضا للمساهمة في عمليات فريق التحقيق من خلال التمويل وتقديم الدعم، بما فيها المملكة المتحدة وألمانيا وقطر وهولندا والإمارات العربية المتحدة والسويد وتركيا والمملكة العربية السعودية، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى تقديم الدعم على وجه السرعة لفريق التحقيق من أجل جمع الأدلة الحاسمة قبل فوات الأوان.

وبطبيعة الحال، لن يضمن المال وحده فعالية جمع الأدلة. ونرحب بالتزام حكومة العراق بالعمل عن كثب مع فريق التحقيق. فهذا التعاون الوثيق بين فريق التحقيق والحكومة العراقية أمرٌ لا غنى عنه لنجاح الفريق، على النحو الذي تجسده الاجتماعات المتكررة التي عقدها المستشار الخاص خان مع أبرز القيادات السياسية والدينية والمجتمعية في العراق على مدى العام الماضي.

وندعو حكومة العراق إلى مواصلة توفير الحيز لفريق التحقيق كي يعمل بفعالية. وسيكون الاستقلال والنزاهة أمرين أساسيين لمصداقية الفريق مستقبلا. فلم تسلم أي شريحة من شرائح المجتمع العراقي من إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية ومن المهم إعداد سرد متوازن ودقيق للأحداث. وسيعطي ذلك صوتا لجميع العراقيين، بمن فيهم أفراد كل الطوائف الدينية والعرقية في العراق التي تعرضت لجرائم يعجز عنها الوصف.

ويحتاج العراق إلى بدء المساءلة والمصالحة ليتعافى من آثار الصدمة التي ألحقها تنظيم الدولة الإسلامية بالشعب العراقي. وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ فريق التحقيق خطوة مهمة تتمثل في بدء جمع الأدلة في الموصل – التي كانت في السابق معقلا من معاقل تنظيم الدولة الإسلامية. وسيبعث عمل فريق التحقيق برسالة هامة إلى جميع العراقيين، بمن فيهم أتباع المذهب السني، مفادها أن المجتمع الدولي لم ينس الفظائع التي عانوا منها هم أيضا.

ومن المهم بصفة خاصة أن يتصرف العراق من خلال عملية تقوم على القانون لمساءلة الجناة من تنظيم الدولة الإسلامية والمتعاونين معهم. ويؤدي فريق التحقيق دورا بالغ الأهمية في هذا الجهد، بما في ذلك ضمان أن تجري عمليات استخراج الجثث لجمع الأدلة وفقا للمعايير الدولية.

ونعرب عن تقديرنا لكامل فريق التحقيق لسعيه إلى ضمان ألا يكون تحقيق العدالة بعيدَ المنالِ أبدا فيما يتعلق بالأعمال البغيضة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية.

**السيد العتيبي** (الكويت): في البداية نضم صوتنا لمن سبقونا في تقديم الشكر للسيد كريم خان، المستشار الخاص للأمين العام ورئيس «فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز

المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» على إحاطته القيمة، ونرحب بتعيين الدكتورة سلامة الخفاجي نائبة المستشار الخاص، ونرحب بمشاركتها معنا في هذه الجلسة. ونود أن نستذكر في الوقت نفسه لقاءنا معه خلال زيارة أعضاء المجلس إلى العاصمة العراقية بغداد، والتي نجحت في تحقيق غايتها المنشودة لإظهار الدعم للعراق ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولفريق التحقيق.

نكرر هنا تمنياتنا للمستشار الخاص ولفريقه، بكوادره الدولية والوطنية، كل التوفيق والنجاح في مهمتهم الصعبة والحساسة، والتي نتطلع إلى نجاحها تماشيا مع المعايير الدولية واستراتيجية التحقيق التي وضعها الفريق في إطار جمع وحفظ الأدلة وحماية الشهود، دعما للجهود المحلية والدولية الرامية لتطبيق العدالة بخصوص أفظع الجرائم المرتكبة بحق الشعب العراقي، والتي تمثل جزءا أساسيا من الإطار الشمولي للقضاء على الإرهاب.

فالآلية التي أنشأها القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) هي بمثابة انتصار للعدالة الإنسانية وإنصاف للضحايا، والتي جاءت استجابة للطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية لضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية من العدالة، في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه، وفقا للقوانين والتشريعات العراقية.

فنحن نعلم جيدا أن مسؤولية القضاء على كافة أشكال الإرهاب هي مسؤولية دولية، ونؤكد على دعمنا لحكومة العراق في حربها ضد الإرهاب ونحيي التصميم والعزم الذي أعربت عنه للقضاء على التطرف والعنف والإرهاب وذلك بمساعدة ودعم الأصدقاء والشركاء من المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعرب عن ترحيبنا بمدى التعاون والتنسيق القائم بين الحكومة العراقية وفريق التحقيق وفقا لولايته، والتي ساهمت في المضي قدما وبسرعة في مهام الفريق الميدانية، فضلا عن الجهود الدولية المبذولة من قبل التحالف الدولي لمحاربة داعش. إلا أنه لا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به وبنفس الروح الدولية الموحدة، إذ ندرك أن هذا الأمر يتطلب أن نطور ونكيف جهودنا لمحاربة خلايا داعش النائمة وإزالة الألغام، فضلا عن بحث سبل معالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة الإدماج. وإنه من المقلق أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة ككل، حيث تقع المسؤولية علينا جميعا للقضاء عليه بطرق فعالة تتميز بالمرونة، قادرة على إحباط طموحاته وتجفيف منابع تمويله وضمان عدم عودة أفكاره وأفعاله بمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف وتمهيد الطريق للتعافي وإعادة البناء والاستقرار.

وقد حرصت الكويت على مساندة العراق في ظل ما يمر به من ظروف في إطار التحالف الدولي لمواجهة هذا التنظيم الضال والتحديات الجسام التي تواجه العراق الشقيق بعد دحره لما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي. فقد بادر حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بالدعوة إلى عقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في شهر شباط/فبراير من العام الماضي والذي نجح في جمع تعهدات بلغت ما يقارب الثلاثين بليون دولار أمريكي، والتي بحاجة إلى إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ تلك التعهدات لضمان استدامة الأمن والاستقرار.

وختاما، نجدد تضامننا مع العراق، قيادة وحكومة وشعبا، في أية خطوة يخطوها لدحر الإرهاب. كما لن نألو جهدا في الوقف إلى جانب العراق خلال هذه المرحلة، وذلك بدءا من تحجيم أنشطة تنظيم داعش وممارساته ووصولا إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم المروعة وتقديمهم للعدالة وإعادة إعمار المناطق المتضررة وترسيخ الوحدة الوطنية العراقية بين كافة مكونات الشعب حفاظا على وحدة وسيادة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية.

**السيد موريكو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بجلسة الإحاطة المعقودة اليوم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبدأ المساءلة عن الجرائم الخطيرة والفظائع الجماعية التي ارتكبها في العراق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونشيد بالإحاطة الممتازة التي قدها السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، المنشأ بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، ونشكره على دعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية لجمع وحماية وحفظ الأدلة المتعلقة بالأعمال التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

أولا وقبل كل شيء، تعيد كوت ديفوار تأكيد دعمها للسيد كريم أسعد أحمد خان وجميع أعضاء فريقه في العمل الذي اضطلعوا به بالفعل، على الرغم من الصعوبات الجمة. ولا تزال كوت ديفوار تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التحديات المعقدة والمتعددة التي يمكن أن تعوق عمل فريق التحقيق في سياق تعاونه مع السلطات العراقية. فالتشريعات العراقية لا تغطي الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص فريق التحقيق إلا بوصفها جرائم إرهابية. وبالمثل، فإن الطابع عبر الوطني لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية خلال الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٦ تتطلب منا تحديد مجالات التعاون القضائي بين دول المنطقة حتى يتسنى مساءلة الأفراد المحتجزين خارج الحدود العراقية عن الجرائم التي ارتُكبت تحت راية داعش.

وعلى الرغم من هذه العقبات، لا يزال بلدي مقتنعا بأن التعاون بين فريق التحقيق والسلطات العراقية سيتيح إنشاء آليات تستند إلى توافق الآراء وتكفل إدراج الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في الترسانة القانونية العراقية حتى لا يفلت مرتكبوها من العقاب. وفي هذا الصدد، نشجع المستشار الخاص على مواصلة تعاونه مع السلطات العراقية والطوائف العرقية والدينية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني، التي يمكن أن تزيد إسهاماتها من تعزيز عمل فريق التحقيق، مع ضمان حياده واستقلاله ومصداقيته. ونشير أيضا إلى ضرورة ضمان زيادة مشاركة المرأة في التحقيقات.

ويرحب بلدي بما تم من عمل حتى الآن في فتح المقابر الجماعية، ولا سيما في قرية كوجو في قضاء سنجار. ونرى أن تحديد هيكل قيادة تنظيم الدولة الإسلامية خلال الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٦ سيمكننا من تحديد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة والشروع في الإجراءات القانونية اللاحقة.

ويرحب وفد بلدي أيضا بوضع فريق التحقيق لاستراتيجية خاصة لحماية الشهود، فضلا عن تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ونعتقد أيضا أن من المهم إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للتبيانات في تفسير القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والتصدي للشواغل التي أعرب عنها بعض أعضاء المجلس، والتي يمكن أن تؤدي الأدلة التي جمعها فريق التحقيق إلى تطبيق عقوبة الإعدام في نهاية المحاكمات المتوقعة.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، التي ينبغي ألا تؤثر على عمل فريق التحقيق، فإن بلدي مقتنع بأن التزامنا الجماعي بترجمة مبدأ المساءلة عن الجرائم الجماعية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية، على وجه الخصوص، أثناء النزاعات إلى إجراءات ملموسة يتجاوز كثيرا الإطار العراقي والإقليمي. وقبل كل شيء، فإن ذلك يشكل تحديا للسلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب تعبئة منظومة الأمم المتحدة ككل وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الإرهاب.

ولذلك، تدعو كوت ديفوار إلى زيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تغذيه. وكان ذلك موضوع المناقشة المفتوحة التي عقدتها رئاسة بيرو في ٩

تموز/يوليه (انظر S/PV.8569). وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي ضرورة إيجاد استجابات مستدامة للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن والاستقرار في بلداننا ومناطقنا.

ويجب أن تظل مكافحة الفقر والبطالة في صميم أولوياتنا حيث أنها وثيقة الصلة بتهيئة البيئات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها كفالة رفاه السكان وتجنيب الشباب الخطاب المتطرف وإغراء الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى أن تلقى استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والإقليمية أكبر قدر من الاهتمام والدعم من المجتمع الدولي من خلال الاستثمارات التي تولد فرص العمل وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينطبق ذلك على عملية إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي التي تشتد الحاجة إليها في العراق، وكذلك في المناطق الأخرى التي مزقها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والنزاعات المجتمعية.

في الختام، يكرر وفد بلدي مجددا دعمه وأفضل تمنياته للسيد كريم أسعد أحمد خان وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة. ولا يزال بلدي على اقتناع بأن نجاح فريق التحقيق سيشكل بلا شك مثالا طيبا وخطوة حاسمة إلى الأمام في عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سياق التنفيذ الكامل والفعال لمبدأ مساءلة جميع الجهات الفاعلة أو المنظمات الإرهابية التي ترتكب جرائم جماعية.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطته اليوم، وكذلك على عمله معنا خلال زيارتنا إلى بغداد في الشهر الماضي. وأعتقد أننا تعلمنا الكثير من تلك الزيارة. ونشيد بجهود فريق التحقيق، وفقا لما نص عليه القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، باعتبار ذلك خطوة أولى مهمة في مكافحة الإفلات من العقاب وإخضاع المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للمساءلة. ونثني على عمل الفريق ونأمل أن يواصل أداء عمله باستمرار ضمن الولاية والإطار اللذين أقرهما المجلس.

إن المساءلة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف المجلس المتمثلة في المصالحة والحفاظ على السلام. وعقب المناقشات التي جرت في بغداد في الشهر الماضي، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، إن الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كان نتيجة لالتزام حكومة وشعب العراق وقدرتهما على الصمود. غير أن ذلك النصر لا يشكل، من عدة نواح، سوى بداية شوط طويل ينتظرنا. لقد بدأ للتو العمل الشاق المتمثل في تضميد جراح المجتمع العراقي. ويجب على حكومة وشعب العراق الآن توجيه اهتمامهما إلى المصالحة وإلى بناء دولة عراقية تمثل جميع العراقيين. وينبغي أن تكون حماية ودعم الناجين في صلب عملهما، وكذلك أهمية كفالة إجراء تحقيقات مبنية على الأدلة وعلى إفادات الشهود. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يتطلب الشجاعة السياسية والتعاون. ويجب علينا، مرة أخرى، في المجلس أن نقف بجانب الشعب العراقي في هذه المرحلة الحاسمة وألا نسمح بتكرار الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في المستقبل.

ثانيا، إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع الطوائف داخل حدودها من الفظائع الجماعية. ولا تزال إندونيسيا ترى أن الاختصاص الأساسي لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ارتُكبت داخل الحدود العراقية يجب أن يقع على عاتق السلطات الوطنية العراقية. ولذلك، نحث فريق التحقيق على العمل في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم التي ارتُكبت في أراضيه. وتشكل مكافحة الإفلات من العقاب مسألة ملحة وضرورية، ولكننا بحاجة إلى أن ندرك تماما أنه يجب أيضا احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعتقد أن المجتمع

الدولي ينبغي أن يواصل دعم العراق بغية تعزيز نظامه القضائي وقدراته في مجال إنفاذ القانون. وهذه نقطة في غاية الأهمية.

ثالثا، إن التعاون والتآزر مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أمر بالغ الأهمية. ونعتقد أن قدرة فريق التحقيق على النجاح في تنفيذ ولايته تتوقف أيضا على قدرته على الحفاظ على ثقة ودعم حكومة العراق وكذلك شعب العراق، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ذات الصلة والقيادات المجتمعية.

وتجسيدا لهذا المبدأ، نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها فريق التحقيق للتواصل مع طائفة واسعة من الطوائف الدينية وإقامة علاقات معها، على النحو المبين في التقرير (انظر S/2019/407). نود كذلك أن يقوم الفريق بإشراك الموظفين التقنيين الوطنيين العراقيين.أتفق أيضا مع النقطة التي أثارها زميلي ممثل كوت ديفوار بشأن إشراك النساء في هذا الصدد، لأنهن في نهاية المطاف من بين الأشخاص المتأثرين بشدة. وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة إلى التعاون مع الأمم المتحدة في الميدان. وشكل هذا التنسيق دائمًا الجانب الأكثر أهمية.

أخيراً ونظرًا لأن الفريق أصبح قادرًا الآن على بدء جمع مواد الإثبات ، وهي مرحلة حاسمة من أنشطته، إسمحوا لي أن أختتم مرة أخرى بالتعبير عن دعم إندونيسيا لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والإعراب عن أملنا في أن تسهم النوايا النبيلة للفريق في تضميد جروح العديد من الناجين وفي تبديد آلام الماضي.

**السيد ديفيس** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطته المفيدة بشأن عمل الفريق، وأثني عليه وعلى فريقه بسبب التقدم المحرز في مهمتهما الصعبة.

كما علمتنا التجربة في جنوب إفريقيا، تكتسي المساءلة والحقيقة والعدالة أهمية أساسية لعملية التعافي. لذلك فإننا نرحب بالعمل الهام الذي يقوم به الفريق عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) دعما للجهود المحلية العراقية الرامية لتحقيق المساءلة عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبها تنظيم داعش في البلد، بالإضافة إلى دور الفريق الأوسع نطاقا لتعزيز المساءلة عن جرائم تنظيم داعش على الصعيد الدولي.

إن دور الفريق كهيئة محايدة ومستقلة وذات مصداقية تعمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتطبق أفضل ممارسات الأمم المتحدة، تمشيا مع القانون الدولي ذي الصلة بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، دور حيوي من أجل المساعدة على الكشف عن الفظائع التي ارتكبت وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. إن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الفريق لجمع مختلف أشكال الأدلة والمحافظة عليها تكتسي أهمية خاصة، وينبغي الإشادة بالتقدم الهام الذي أحرزه في هذا الصدد، في ظل ظروف صعبة.

وتحيط جنوب أفريقيا علما بقلق بالتقرير الأخير للمستشار الخاص (أنظر S/2019/407) ، الذي يشير إلى أنه على الرغم من النكسات التي عانى منها تنظيم داعش، فإنه لا يزال يمثل تهديدا منتشرا في العراق. ويجب التصدي لهذا التهديد لأن لاستمرار وجود تنظيم داعش تداعيات ليس فقط على زعزعة استقرار العراق بل المنطقة بأسرها. ودور الفريق لا يقدر بثمن لتوجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بأن المجتمع الدولي تحت قيادة الأمم المتحدة لن يظل مكتوف الأيدي ويسمح للجرائم الهمجية التي ارتكبها تنظيم داعش بأن تمر من دون مساءلة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار دعم جنوب أفريقيا لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة العراق التي يوفر عملها الهام والمتعدد الجوانب الأمل في المساعدة على إعادة بناء العراق وتضميد جراحه. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البعثة والمشاركة فيها من أجل تحقيق

إعادة إعمار فعالة بعد انتهاء الصراع وتحقيق السلام المستدام في العراق، بما في ذلك من خلال دعم العمل القيم الذي يقوم به فريق التحقيق في دوره الخاص به.

**السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد خان على إحاطته الثانية التي قدمها أمام مجلس الأمن بشأن تقرير المستشار الخاص (أنظر S/2019/407).

إن عمل فريق التحقيق عنصر هام في استراتيجية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط. ولا تزال منطقة الشرق الأوسط معقلًا لقيادة تنظيم داعش، ولا تزال الجماعة تشكل تهديدًا خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

يجب أن تتم معالجة قضية مساءلة الذين حاربوا في صفوف داعش وساعدوها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. إننا نفهم من التقرير وبعد الاجتماع الأخير بين السيد خان وأعضاء مجلس الأمن في بغداد أن مهمة المستشار الخاص تحظى بدعم السلطات العراقية والمجتمع المتعدد الأديان في البلد، وهذا أمر بالغ الأهمية.

يجب أن يتم جمع الأدلة وتحليلها ونقلها إلى المحاكم وفقًا للقانون الدولي ومن خلال الاحترام التام لسيادة الدول التي ارتكب فيها داعش جرائمه. ونعتقد أن الدور الرئيسي فيما يخص تقديم الإرهابيين إلى العدالة يظل مسؤولية حكومات الدول التي تأثرت بالفظائع المرتكبة. وهذا هو بالضبط المبدأ الذي يستند إليه القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ، الذي أنشأ فريق التحقيق.

ونحيط علما مع الارتياح بشروع الفريق في عمله الملموس في الميدان وتوثيقه عن كثب للأدلة في العراق. ونتوقع أن يبدأ النظام القضائي العراقي قريبًا في استخدام هذه البيانات، في جملة أمور، لإطلاق محاكمات خاصة بالإرهاب. في الوقت نفسه قد يكون من الخطأ فرض جميع المسائل المتعلقة بالإجراءات القضائية فقط على العراق أو بلدان أخرى في المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء المشاكل التي لم تحل بعد والمتعلقة بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية ومحاسبتهم. وقد نوقش عدد من الأفكار البديلة للمحاكم ذات الصلة رغم أنها في بعض الأحيان مثالية في طبيعتها. ونحن على يقين من أن السيد خان قد يكون مفيدًا للغاية في وقت معين في العديد من منصات المناقشة. ونحثه على ألا يستسلم لإغراءات سياسية أو قانونية وأن يتبع بدقة ولايته الأساسية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الأمر الذي سيدعم الجهود الوطنية الرامية لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش عن أخطر الجرائم التي ارتكبت في العراق بموجب القانون الدولي.

أيد الوفد الروسي إنشاء الفريق في عام ٢٠١٧. وكانت خطواته الأولى مشجعة. وندعو الفريق إلى مواصلة عمله المضني على أساس مبدأي الحياد والشفافية. ونحن مقتنعون أنه بهذه الطريقة فقط سوف يسهم عمل الفريق إسهاما قيما في الجهود المبذولة لتقديم إرهابيي تنظيم داعش إلى العدالة.

**السيد غلوسنر** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص وفريقه على جهودهما الدؤوبة. إن ألمانيا تدعم تمامًا عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتثني على التقدم الهام الذي أحرزه المستشار الخاص اليوم.

ومن خلال اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع، فإنه قد أكد أهمية ضمان المساءلة في حالات ما بعد النزاع في العراق، لكنه سلط الضوء على نطاق أوسع على الحاجة العالمية الأوسع إلى المساءلة عن الأعمال الإجرامية، سواء تلك التي ارتكبتها الدول أو الأطراف الفاعلة من غير الدول. ونرحب أيضا بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفريق التحقيق، وذلك وفقا للقرار ٢٤٧٠

(٢٠١٩). ويشترك فريق التحقيق والبعثة في بعض الأهداف الرئيسية المشابهة وهي: تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في العراق.

إن ألمانيا تشيد بالمستشار الخاص وفريقه على النهج الشامل الذي يتبعانه في ولايتهما وتحقيقاتهما. لقد هاجم تنظيم داعش وشركاؤه العديد من مختلف الجماعات والأفراد، ومن الأهمية بمكان تحقيق العدالة للضحايا والناجين من جميع الأصول على قدم المساواة.

وفي شهر نيسان/أبريل، في ظل الرئاسة الألمانية إتخذ المجلس القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) ، الذي كرس لأول مرة ضمن وثائق المجلس نهجاً محوره الناجون لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. وثمة حاجة لهذا النهج المتمحور حول الناجين بالطبع من أجل التصدي للجرائم الأخرى أيضًا. وعلى غرار أعضاء المجلس الآخرين، فإننا نثني على المستشار الخاص وفريقه لإيلائهما اهتماما خاصا للحفاظ على علاقات وثيقة مع الناجين والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والسلطات العراقية.

ونرحب أيضا بعلاقة العمل القوية بين فريق التحقيق والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد ، أود أن أشير بوجه خاص إلى التعاون الذي طوره فريق التحقيق مع اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين ولجنة العدالة والمساءلة الدولية. لقد كانت تلك المنظمات في الميدان منذ البداية واضطلعت بعمل بالغ الأهمية.

ولا تقف جرائم تنظيم الدولة البشعة والمعاناة التي سببتها عند الحدود العراقية. ولذلك، فإننا نواصل تشجيع المستشار الخاص على البحث عن أشكال إضافية للتعاون عبر الحدود الوطنية في التحقيقات. ويجب أن يتمكن ضحايا جرائم تنظيم الدولة من الوصول إلى العدالة في كل مكان، ولهذا السبب ترحب ألمانيا بتبادل المعلومات وبالدعم المحتمل لمقاضاة جرائم تنظيم الدولة في الولايات القضائية الوطنية الأخرى عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة. وتشكر ألمانيا المستشار الخاص، في ذلك الصدد، على تبادل الآراء الذي جرى بينه وبين السلطات الألمانية بشأن سبل التعاون الممكنة فيما يتعلق بتحقيقات الفريق الجارية. وألمانيا، مثلها مثل غيرها، تدعم بنشاط العمل الذي يضطلع به فريق التحقيق. وقد أرسلنا، كما ذكر المستشار الخاص في البداية، موظفين ذوي الخبرة إلى فريق التحقيق وننظر في تحديد مجالات دعم أخرى.

وأود كذلك أن أضيف بضع كلمات بشأن التعاون بين فريق التحقيق والعراق. إننا نرحب بالتزام الحكومة العراقية بالسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة. فالعدالة التي يتم تحقيقها باتباع الإجراءات القانونية الواجبة ووفقا للمعايير الدولية أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق مستقبل سلمي ومستقر، على النحو الذي بينه زميلي ممثل جنوب أفريقيا. إن الإطار المرجعي الذي تم التوصل إليه مع المستشار الخاص وإنشاء اللجنة التوجيهية العراقية يسمحان بتعاون فعال. ومن الواضح أن الاستقلالية والحياد – وقد شدد المستشار الخاص على هذه النقطة في البداية – أمران أساسيان لمصداقية الفريق في المستقبل.

وللتعاون مع فريق التحقيق إمكانات كبيرة لتعزيز سيادة القانون ضمن النظام القضائي العراقي. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط. أولا، نرحب بالخطوات التي اتخذت من أجل التوصل إلى اتفاقات بين فريق التحقيق والسلطات الوطنية العراقية من أجل تيسير نقل مواد الإثبات ذات الصلة إلى الفريق. ثانيا، كذلك نرى أنه من المهم أن يدرج العراق أحكاما بشأن الجرائم الدولية في قانونه الجنائي الوطني. ثالثا، يجب أن تستخدم الأدلة التي جمعها فريق التحقيق فقط في المحاكمات التي تتوافق مع المعايير القانونية الدولية، التي تبطل صلاحية استخدام تلك الأدلة إن لم يكن بالإمكان استبعاد عقوبة الإعدام. وتحيط ألمانيا علما، في ذلك الصدد،

بتقرير الأمين العام (A/73/253) الذي يحدد السياسة التي تحظر على آليات المساءلة الدولية تبادل الأدلة لاستخدامها في سياق إجراءات جنائية قد تفرض فيها عقوبة الإعدام أو تنفذ.

وأخيرا، ندعو الحكومة العراقية إلى تعزيز سيادة القانون في الإجراءات القضائية ضد الجناة المحتملين من تنظيم الدولة. ويجب أن تتيح هذه الدعاوى إجراءات عادلة ونزيهة ومراجعة قضائية فعالة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على دعم ألمانيا لفريق التحقيق ولمكافحة الإفلات من العقاب.

**السيد ياو شاوجون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المستشار الخاص كريم خان على إحاطته.

لقد قام مجلس الأمن مؤخرا بزيارة العراق وشهد الاستجابات المناسبة من حكومة وشعب العراق للتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهانها وانتصارهما على الإرهاب واستعادتهما التدريجية للأمن والاستقرار وتقدمهما المطرد في إعادة بناء الاقتصاد. إن الصين تثني على هذه الجهود.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه القوي للحكومة العراقية في صون الأمن والاستقرار وتحقيق الشمول والمصالحة والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة السكان والتعجيل بعملية إعادة الإعمار. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الكفاح ضد الإرهاب لم ينته بعد، مع الخطر الماثل المتمثل فيما تبقى من قوى إرهابية، أو في أنه لا يزال من الضروري التعامل مع أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم المتبقين في العراق. فثمة ضرورة ملحة لتقديم الدعم من جميع الأطراف.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود الدؤوبة والتضحيات الهائلة التي قدمها شعب وحكومة العراق في مكافحة الإرهاب وتؤيد العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا للقانون المحلي ذي الصلة. وقد أحاطت الصين علما بالتقرير الثاني (انظر S/2019/407) للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونرحب بعمل فريق التحقيق في وضع استراتيجية للتحقيق وتكوين أفرقة عاملة وإجراء تحقيقات ميدانية وجمع وتحليل الأدلة ذات الصلة. ونؤيد فريق التحقيق في تحديد الأولويات لعمله في ضوء الحالة الفعلية في الميدان ونقدر الجهود التي بذلها الفريق والتقدم الذي أحرزه. ويحدونا الأمل في أن يواصل الفريق تواصله الوثيق مع الحكومة العراقية والأطراف المعنية وأن يتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واصحاب المصلحة الآخرين للاضطلاع بدور نشط في مساءلة الإرهابيين والحد من عودة القوى الإرهابية وانتشارها ومن أنشطتها.

وتشيد الصين بالتعاون الجيد لفريق التحقيق مع الحكومة العراقية وتعتقد أن الدعم المقدم من الحكومة العراقية وثقة الشعب يكتسيان أهمية كبيرة في وفاء الفريق بولايته واستجابته الفعالة للتحديات. وينبغي للفريق أن يواصل الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينفذ بجد ولايته بما يتفق تماما مع قرارات مجلس الأمن واختصاصاته، وأن يحترم – وهو يضطلع بعمله بنشاط وفعالية – سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في أراضيه احتراما كاملا. ونرحب بتعيين الحكومة العراقية السيدة الخفاجي للانضمام إلى فريق التحقيق، ونتطلع إلى أن يعجل الفريق باستكمال تعيين مواطنين عراقيين آخرين للمساعدة على تعزيز قدرة الحكومة العراقية على مساءلة التنظيمات الإرهابية.

فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. وآثاره تتجاوز الحدود الوطنية. ولذلك من الصعب على أي بلد التصدي له بمفرده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم، في مواجهة هذا التحدي،

بتطبيق معيار موحد واعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا ونهج غير تمييزي إزاء مكافحة الإرهاب بحزم. وتقف الصين، بوصفها ضحية للإرهاب وعضوا هاما من أعضاء الجبهة الدولية لمكافحة الإرهاب، على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل إحراز تقدم جديد في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

**السيد ليفتسكي** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى السيد خان على تقريره (انظر S/2019/407) وفي الإعراب عن تقديرنا العميق لعمله ولعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد ذكرنا في مرات عديدة في هذه القاعة ولكن أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق السلام من دون تحقيق العدالة وأن العنصر الرئيسي في تحقيق العدالة هو المساءلة. وقد كان السيد خان محقا في الإشارة إلى أن المساءلة يجب أن تستند إلى أدلة قوية، ولذلك فإننا نرحب ترحيبا كبيرا بمساهمة المستشار الخاص وفريقه في جهود المساءلة من خلال جمع وحفظ وتخزين الأدلة على الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق. ولا يسعني إلا أن أتفق مع السيد خان في أن تنظيم الدولة يجب أن يخضع للمساءلة عن تلك الجرائم الفظيعة. وكذلك نرحب بصفة خاصة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية الفريق، بما في ذلك وضع استراتيجية التحقيق، وبالأنشطة التي قام بها فريق التحقيق تمشيا مع أولويات التحقيق، التي تشمل حفر ١٢ موقعا لمقابر جماعية.

وكذلك يستحق إرساء الثقة والحفاظ على التعاون مع حكومة العراق وسلطات عدد من الدول الأخرى، فضلا عن السلطات الإقليمية والمحلية العراقية وممثلي مختلف قطاعات المجتمع، بمن فيهم الضحايا، نفس القدر من الثناء. وقد سررنا كثيرا لأن نسمع من السيد خان نفسه في هذه القاعة اليوم عن التعاون المثالي الذي يتمتع به هو وفريق التحقيق مع السلطات الحكومية العراقية. إن ذلك النوع من التعاون يثبت استعداد الحكومة العراقية لتوفير العدالة والمساءلة، بل التزامها بذلك. وهو أيضا شرط لازم لتحقيق المصالحة داخل المجتمع العراقي. ونتطلع إلى أن يؤدي تطوير هذا التعاون إلى زيادة القدرات التشغيلية للفريق وتعزيز التقدم المحرز في عمله الفني بما يتماشى مع ولايته. وندعو جميع الجهات المعنية إلى دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتزويده بأي مساعدة قد يحتاج إليها.

والجهود الرامية إلى كفالة التنوع الجغرافي والتوازن الجنساني والإثني والديني في تعيين الأعضاء العراقيين في فريق التحقيق تستحق التقدير. وينبغي أن يجسد تكوين الفريق تنوع السكان العراقيين ويزيد قدراته على جمع الأدلة في مختلف المجتمعات المحلية المتضررة بأفعال تنظيم داعش. وفي هذا السياق، وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى، نرحب بتعيين المستشار الخاص للسيدة سلامة حسون الخفاجي بصفتها رئيسة لمكتب المشاركة والدعم الوطني. ونشجع الجهود الرامية إلى إدماج الأفراد العراقيين في الفريق. كما نشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في إمكانية دعم الفريق بالموظفين ذوي الخبرة.

وتحقيق العدالة الحقيقية لضحايا جرائم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأقاربهم يتطلب إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ومحاكمات عادلة. وينطوي على جمع وتحليل الأدلة والمواد وفقا لأعلى المعايير الدولية. وفي هذا السياق، فإن التقدم الكبير الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فيما يتعلق

بإنشاء أطر لجمع وتخزين المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية والأدلة الوثائقية والشهادات الرقمية، فضلا عن حماية الشهود، ينبغي التنويه به. وأشكر السيد خان على ما وافانا به من معلومات مستكملة. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك الصدد.

ونثني على النهج القائم على الضحايا الذي اعتمده فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، على نحو ما أبرزه السيد خان، بما في ذلك الخطوات المتخذة لكفالة حصول ضحايا العنف الجنسي والجرائم القائمة على نوع الجنس بصورة خاصة على الدعم الكافي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن بولندا تؤيد تماما فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونزاهته واستقلاليته. وإذ نرحب بتعاون مختلف أصحاب المصلحة حتى الآن مع المستشار الخاص وفريق التحقيق، فإننا ندعو إلى مواصلة تعزيز الجهود في هذا الصدد. كما أود أن أنوه مرة أخرى بالإسهام الحاسم للمستشار الخاص وفريق التحقيق في تعزيز المساءلة والمصالحة في العراق. ونشجعهما على مواصلة الاضطلاع بمهمتهما بصورة فعالة.

أخيرا وليس آخرا، أتفق مع قاله السيد خان بأن جمع الأدلة لن يعني انتهاء مهمة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فمهمته لن تنتهي إلا عندما تتحقق العدالة لضحايا الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

**السيدة شاربي** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المستشار الخاص كريم خان على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ففي غضون بضعة أشهر تحديدا، أنشأ فريقا عالي الجودة من الخبراء العراقيين والدوليين يشمل أيضا النساء على قدم المساواة.

وفي هذا السياق، نرحب بالسيدة سلامة حسون الخفاجي، الجالسة إلى جانبه اليوم، والسفير العراقي. وهذا يدل على أن المجتمع الدولي والعراق، استجابةً لطلب العراق المقدم إلى مجلس الأمن، يعملان يدا بيد لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش.

وتود فرنسا أن تشكر الكويت لتنظيمها، في إطار رئاستها، تبادلا للآراء مع السيد خان خلال زيارة المجلس إلى العراق. وقد مكننا ذلك الاجتماع من أن نؤكد في عين المكان دعمنا الكامل لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد مضي سنتين على اتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، ونقيم التحديات. ويركز عمله اليوم على الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش في سنجار والموصل وتكريت. وهذه خطوة أولى. ويجب تحقيق العدالة لجميع ضحايا أخطر الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش في جميع أنحاء الأراضي العراقية. ومن الضروري أن يقدم الزعماء والقادة الإقليميون إلى العدالة.

ونرحب بالتقدم التشغيلي الأولي الذي أحرزه الفريق في جمع الوثائق والشهادات الرقمية، فضلا عن فتح المقابر الجماعية في كوجو وسنجار في آذار/مارس ونيسان/أبريل. واجتماع الفريق مع مجلس زعماء قبائل الأنبار في حزيران/يونيه سيسهم في تعزيز تعاونه الوثيق مع المجتمع العراقي وسلطاته. فهو خطوة في الاتجاه الصحيح. كما نشجع الفريق على مواصلة عمله بشكل مستقل. وفي هذا السياق الذي يثلج الصدر، تود فرنسا أن توجه ثلاث رسائل.

الرسالة الأولى موجهة إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن المهم أن يواصل الفريق العمل مع جميع الجهات الفاعلة: السلطات العراقية والجهات الفاعلة المحلية وجماعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية وممثلي جميع

مكونات السكان العراقيين، فضلا عن الدول الأعضاء. والأمم المتحدة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ، تؤدي دورا أساسيا في دعم السلطات العراقية في إصلاح الإدارة وتعزيز النظام القضائي وسيادة القانون. وأود أن أثني على التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بولايتهما التكميليتين في مكافحة الإفلات من العقاب. ونشجعهما على الاستمرار في العمل على ذلك المنوال.

وفيما يتعلق بقيام فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتبادل الأدلة مع السلطات القضائية الوطنية في الدعاوى ، فإن فرنسا تذكر بأن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) واختصاصات الفريق ينصان على أن تبادل الأدلة ينبغي أن يجري وفقا لأفضل ممارسات الأمم المتحدة والمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، نذكر بأن فرنسا تعارض عقوبة الإعدام في جميع الأماكن ومهما كانت الظروف.

وإلى جميع أولئك الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة أوجه رسالتي الثانية طالبا منهم أن يوافوا الفريق بها. وعلى وجه الخصوص، نشجع الدول على الالتزام بالتعاون مع الفريق بطريقة عملية، وإذا لزم الأمر، إبرام اتفاقات التعاون. وتعتزم فرنسا أن تتعاون تعاونا كاملا مع المستشار الخاص وأفرقته. ونرحب بربط الاتصالات فعلا بين السلطات الفرنسية المعنية.

ورسالتي الثالثة موجهة إلى السلطات العراقية. ومنذ الانتصار الميداني على داعش، يقر العراق تماما بضرورة محاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي ارتكبت على أراضيها. ونرحب بتصميم السلطات العراقية على إدماج مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم، بصرف النظر عن الضحايا وانتماء الجناة، في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والصلح بين جميع مكونات المجتمع العراقي، وهو مفتاح منع أي عودة ظهور تنظيم داعش بأي شكل من الأشكال. ونرحب على وجه الخصوص بدعم السلطات العراقية وبإنشاء لجنة توجيهية عينتها الحكومة لتحديد الكيفية التي ينبغي أن ينفذ بها التعاون. ومن الأهمية بمكان أن يواصل العراق حواره الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن تعزيز سيادة القانون. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن فرنسا ستواصل جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب ودعم تعزيز سيادة القانون في العراق. وتقدم فرنسا مساعدة متعددة الأوجه من أجل تعزيز قدرات المؤسسات العراقية. وقد أضفينا طابعا رسميا على تلك المساعدة في أيار/مايو بالتوقيع على خارطة الطريق المشتركة الفرنسية – العراقية.

وأيدت فرنسا القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في عام ٢٠١٧ لأننا نقف جنبا إلى جنب مع العراقيين في مكافحة داعش من جميع جوانبها – الأمنية والسياسية والقضائية. وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قائم حاليا، وهو خطوة أولى أساسية. ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات، على النحو المشار إليه في التقرير الثاني لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (أنظر S/2019/407). والأدلة عديدة غير أنها مشتتة. وينبغي أن تُستخدم في دعاوى، أولا وقبل كل شيء في العراق، تحترم الضمانات الأساسية. ويجب على المجلس أن يدعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية لمعالجة تلك التحديات. ولذلك من المهم تطوير عمل الفريق واستدامته. وبهذه الطريقة يمكن تحقيق هدفي العدالة والمصالحة المنصوص عليهما في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

**السيد سينغر ويزينغر**(الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد خان على إحاطته وعلى العمل الشاق الذي يؤديه بصفته المستشار الخاص.

أولا، نود أن نرحب بأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد عمل بشكل بنّاء خلال المرحلة التحضيرية الأولي وبتنسيق مشترك مع السلطات العراقية والمجتمعات المحلية ومختلف الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، علاوة على الدول التي عزز فيها تنظيم داعش قدراته وأنشطته العملياتية. ونأمل في استمرار ذلك التعاون وتعزيزه عند بلوغ الفريق مرحلته التشغيلية. ونرحب بالمثل بخطة التنفيذ التي وضعها المستشار الخاص التي تحدد ثلاثة مجالات أولية معيّنة للتحقيقات.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الاستعداد والتعاون اللذين أبدتهما السلطات العراقية مع فريق التحقيق فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بهدف مساءلة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم التي ارتكبوها بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بحق سكان العراق وغيرهم من مواطني الدول الأخرى. وبالتالي فإن من الضروري أن يؤدي فريق التحقيق مهامه بفعالية لضمان المساءلة عن هذه الجرائم البشعة وعدم إفلاتها من العقاب.

ويسرُّنا أن ننوه في ذلك الصدد إلى أن فريق التحقيق قد أجرى أولى عمليات حفر المقابر الجماعية في قرية كوجو في آذار/مارس ونيسان/أبريل بهدف استخراج رفات ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية. ونشيد بإجراء تلك العملية مع إيلاء الاعتبار الواجب لأعراف السكان واحترام شعائرهم الدينية.

ويسرُّنا أيضا إيلاء الاهتمام الخاص لضحايا جرائم العنف الجنسي والجنساني. ونود أن نشدد في ذلك الصدد على أنه ينبغي أن تركز التحقيقات على الضحايا مع إعطاء الأولوية لحقوقهم واحتياجاتهم بوصفهم ضحايا العنف الجنسي والجنساني. وعليه فإن من الضروري التأكد من أن عمليات التحقيق تكفل الحماية والسرية للضحايا والشهود. ولذلك نرى أن استراتيجية حماية الشهود التي وضعها فريق حماية الشهود في سياق جمع الأدلة تُعتبر من بين التدابير الممتازة.

ونحث السلطات العراقية وفريق التحقيق على إيلاء الاهتمام للأشخاص ذوي الصلات الأسرية بأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بمن فيهم النساء والأطفال للحيلولة دون محاكمتهم على الجرائم التي يرتكبها أقاربهم. وبالمثل فلا مناص من ضمان حمايتهم وسلامتهم البدنية واحترام حقوقهم، لا سيما في حالة القاصرين الذين ينبغي ألا يعاملوا على قدم المساواة مع الكبار تحت أي من الظروف حتى حين يُزعم بأنهم جزء من الجماعة الإرهابية أو من المتعاونين معها. ويجب أن يعاملوا بوصفهم ضحايا وليسوا جناة.

وعلى صعيد آخر يجب أن يحافظ الفريق على استقلالية تحقيقاته ونزاهتها وأن يعمل بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة والسلطات العراقية مع احترام سيادتها وولايتها القضائية وفقا لولايته التي ينص عليها القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأخيرا تعتمد فوائد تحقيق العدالة إلى حد كبير على الدعم المالي الإقليمي والدولي والقانوني، فضلا عن مجال بناء القدرات المقدم إلى العراق لتعزيز مؤسساته، وخاصة لنظامه القضائي. وعليه ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معا لتحقيق تلك الغاية.

**السيد إيسونو مبينغونو** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإشادة والتوجه بالشكر إلى السيد كريم أحمد خان المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، لتقريره النيّر والشامل (انظر S/2019/407) المقدم عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ونرحب أيضا بتعيين السيدة الخفاجي.

يشدد وفد جمهورية غينيا الاستوائية على أهمية القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) من حيث المساءلة القضائية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري مساءلة المسؤولين عن الجرائم الجماعية الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ حيث احتل خلالها مناطق واسعة من العراق وفرض سيطرته ومارس أنشطته في إفلات من العقاب، بما في ذلك ارتكاب جميع أنواع الجرائم التي تشمل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني التي تقع في نطاق جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

فذلك أقل ما يستحقه الكشف المروّع عما يزيد على ٢٠٠ مقبرة جماعية تضم رفات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. وبالتالي فإننا نرحب بإنشاء فريق التحقيق وجهوده المبذولة لتنفيذ الاستراتيجيات التي وضعها للوفاء بولايته على نحو كامل فضلا عن الاستراتيجيات التي يستمر تنفيذها وخاصة الزيارات الميدانية إلى مواقع الجرائم الكبرى التي ارتكبت في العراق واستمرار الاتصال مع السلطات الوطنية وجماعات الضحايا المدنيين والزعماء الدينيين في البلد.

ونرحب أيضا، فيما يتعلق بجمع الأدلة وتحليلها، بإجراءات العمل الموحدة لجمع الأدلة والتعامل معها وحفظها وتخزينها فضلا عن أدوات إدارة المعلومات مثل تسلسل عهدة الاستمارات التي يجري اختبارها لضمان قيمتها الإثباتية أمام شتى المحاكم الوطنية. ومن المهم أن يطمئن الضحايا إلى استمرار تحقيق العدالة تفاديا لشعورهم باستمرار ممارسات الإفلات من العقاب.

وننوه بالإسهام الهام للدول الأعضاء والموظفين ذوي الخبرة في هذا الصدد. ونتوجه بالشكر إلى حكومتي ألمانيا والمملكة العربية السعودية والسويد وتركيا نظرا لاعتقادنا بإسهامها في تشكيل فريق أكثر فعالية وتزويده بالعدد المطلوب من الموظفين.

ونثني كذلك على السلطات العراقية والأمم المتحدة لمواصلتهما تعزيز التعاون التنفيذي مع فريق التحقيق. ونأمل أن تُنفَّذ أنشطة فريق التحقيق على نحو يتسم بالحيدة والشفافية وفي امتثال تام للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، يتمنى وفد بلدي للسيد خان وجميع أعضاء فريقه كل الشجاعة والنجاح والعزم في الاضطلاع بالمهمة الصعبة والمعقدة الموكلة إليهم من قبل الأمم المتحدة. ونؤكد في الوقت نفسه دعم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية له في أداء مهامه.

**السيد بيكستين دي بويتسويرفي** (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر السيد كريم خان، المستشار الخاص، على تقريره الخطّي (انظر S/2019/407) وعلى إحاطته المفيدة للغاية لنا هذا الصباح.

وفي سياق لا يزال صعبا من الناحية الأمنية من جراء الخطر الشديد الذي لا تزال يسببه تنظيم داعش، فإن استقرار العراق يعتبر أولوية بالنسبة لنا الآن أكثر من أي وقت مضى. ولأجل إعادة بناء مجتمع قادر على الصمود على أسس متينة لا تزال بلجيكا على اقتناع راسخ بضرورة مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي أُرتكبت هناك.

فتنظيم داعش يعدُّ المرتكب الرئيسي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في العراق. وفي ذلك السياق شاركت بلجيكا في تقديم القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي أنشأ فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/PV.8052). وفي تلك المناسبة اضطلع المجلس بدوره في ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام القانون الدولي. وكلاهما هدفان يسهمان في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشيد بلجيكا بالعمل الذي قام به السيد خان منذ تولى مهامه قبل عام تقريبا. ونرحب بالتعاون الإيجابي مع السلطات

المحلية، الذي جرى تسليط الضوء عليه خلال بعثة المجلس الميدانية مؤخرا إلى العراق، وكذلك الاتصالات المستمرة مع جميع مكونات المجتمع العراقي من أجل حشد الدعم الجماعي لفريق التحقيق. والأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بتفعيل الفريق والأنشطة الأولية المعنية بجمع وتحليل الأدلة والمناقشات بشأن الدعم الذي يمكن أن يوفره في إطار العمليات الوطنية مشجعة للغاية.

كما لاحظنا مع الاهتمام المشاورات التي أجريت مع السلطات العراقية بشأن سبل إدراج جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في القانون المحلي، وكذلك بشأن إمكانية إنشاء هيئات متخصصة لمقاضاة مرتكبيها. وهذا الأمر يتماشى مع الجهود التي تبذلها بلجيكا والبلدان الأوروبية الأخرى لاستكشاف مدى ملاءمة مختلف السبل المحتملة للتعاون الدولي من أجل محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويعرب بلدي عن ثقته الكاملة في قدرة السيد خان وفريقه على الاضطلاع بولايتهم بشكل دقيق. وأود أن أسلط الضوء على مسألتين لهما أهمية خاصة بالنسبة لنا.

أولا، فيما يتعلق بتشاطر الأدلة، فإن فريق التحقيق بصفته آلية مستقلة ومحايدة تابعة للأمم المتحدة يجب أن يكفل الامتثال لسياسات الأمم المتحدة وممارساتها الجيدة، وكذلك القانون الدولي. والهدف من ذلك هو اتباع الممارسة المتبعة في المحاكم والآليات الدولية المنشأة من جانب الأمم المتحدة، سواء في مجال الضمانات الإجرائية أو حماية الضحايا والشهود أو عدم تطبيق عقوبة الإعدام.

ثانيا، في سياق بناء القدرات فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال العدالة، من الضروري أن تتسنى محاسبة جميع مرتكبي الجرائم، بغض النظر عن انتمائهم، على تلك الأفعال أمام المحاكم والهيئات القضائية العراقية. وتحقيقا لهذه الغاية، عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، ستستكشف بلجيكا السبل التي يمكنها بها تبادل الخبرات وتقديم المساعدة اللازمة للحكومة العراقية.

وفي ضوء تلك الأهداف المختلفة ستواصل بلجيكا رصد عمل فريق التحقيق عن كثب خاصة أثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن. تمثل هذه الآلية أملا هائلا للعديد من الضحايا، ومن واجبنا ألا نخذلهم.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

نعرب عن امتناننا لعرض المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، السيد عبد الكريم خان، للتقرير الثاني (انظر S/2019/407)، عقب اجتماعنا في بغداد في حزيران/يونيه في ظل الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن.

وباعتبار بيرو أحد البلدان التي شاركت في تقديم القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، فإننا نعيد تأكيد اقتناعنا بأن عمل فريق التحقيق جزء من خطة، بناء على طلب من حكومة العراق، ليس لضمان المساءلة عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبها تنظيم داعش فحسب، بل وللإسهام في تحقيق المصالحة في البلد. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تأييدنا لمواصلة فريق التحقيق تفعيل الولاية المسندة إليه من أجل الاضطلاع بعمله بطريقة محايدة ومستقلة وموثوق بها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسياسات المنظمة وممارساتها الفضلى.

ونرحب بعلاقة الاحترام والتعاون بين فريق التحقيق وحكومة العراق وكذلك مع شتى قطاعات المجتمع العراقي، بما في ذلك الضحايا والمجتمعات المحلية، من أجل أن يكمل أنشطة التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية في العراق. ونسلط

الضوء أيضا على الدعم الخاص المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ونسلم بأهمية إعطاء الأولوية للتحاليل الجنائية للطب الشرعي واستخراج الجثث، ونحيط علما مع الاهتمام بعمليات استخراج الجثث التي جرت في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وفيما يتعلق بجمع الأدلة، الذي بدأ للتو، وعلى الرغم من أنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسلطات العراقية، فإننا ندرك الإمكانات المستقبلية لاستخدام هذه الأدلة لصالح الدول الأخرى التي تطلب ذلك، تماشيا مع ولاية فريق التحقيق.

وأخيرا، نشدد على ضرورة التأكد من توافر الموارد الضرورية تحت تصرف فريق التحقيق للاضطلاع بأعماله.

في الختام، وعلى الرغم من التقدم المحرز في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق، لا يزال الخطر ماثلا وتغلغل تأثيره في أماكن أخرى واكتسب خصائص جديدة. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد دعمنا لفريق التحقيق، الذي سيعزز نجاحه مكافحة الإفلات من العقاب وردع الجرائم الجديدة، مع تعزيز الوصول إلى العدالة وسيادة القانون.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم** (العراق): في البدء نود أن نهنئ جمهورية بيرو على توليها رئاسة المجلس لهذا شهر، ونقدم وافر تقديرنا وشكرنا إلى دولة الكويت الشقيقة على إدارتها الحكيمة لرئاسة هذا المجلس للشهر المنصرم. كما ونقدم شكرنا لجميع أعضاء فريق مجلس الأمن على زيارتهم الناجحة للعراق في نهاية الشهر الماضي.

ونشكر السيد كريم خان المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق الدولي على إحاطته القيمة، ونثني على التزامه الشخصي بأداء مهام عمله باهتمام وعزم، وعلى الجهود الحثيثة التي يقوم بها للاضطلاع بمهامه وفق قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وقواعد الاختصاص ووفقا لأعلى المعايير الدولية. وكذلك نشيد بالتنسيق العالي بين حكومة العراق والفريق الدولي حول اختيار نائب رئيس الفريق المتمثل في الدكتورة سلامة الخفاجي التي سوف تقدم المشورة القانونية والقضائية والمساعدات الأخرى حول القوانين العراقية.

كما ونتطلع إلى إكمال تعيين الخبراء العرقيين، لتمكين وتعزيز عمل الفريق بطريقة تتماشى مع التشريعات والقوانين الوطنية لضمان تحقيق المساءلة والعدالة. وهنا نؤكد التزام حكومة بلدي بتسهيل عمل فريق التحقيق من خلال دعوة جميع الجهات الحكومية المختصة إلى التعاون معه لدعم المهام المنصوص عليها في ولاية عمل الفريق بجمع وتخزين الأدلة،

على أن تعمل في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أرضه. ونشدد على أن عمل فريق التحقيق الدولي يكون وفق الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على إقليمه وبحق شعبه، واستخدام الأدلة في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة تجريها المحاكم على الصعيد الوطني العراقي وبما يتسق مع القانون الدولي الساري. إذ أن السلطات العراقية هي المتلقي الرئيسي لهذه الأدلة وإن أي استخدام آخر لها يجب أن يكون مع حكومة العراق في كل حالة على حدة.

وكذلك تعمل حكومة بلادي على تعزيز التعاون مع حكومة إقليم كردستان في ما يتعلق باستخدام المواد المتعلقة بالأدلة الجنائية التي جُمعت من مواقع الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش الإرهابي. كما نؤكد على أهمية تنفيذ ولاية الفريق التي تُعنى بتطوير وبناء قدرات العراقيين، والتي هي إحدى الأهداف والمقاصد التي يسعى العراق إلى تحقيقها من أجل إنشاء كوادر وطنية متخصصة في هذا المجال، إضافة إلى بذل الجهود في تقديم المساعدة التقنية والفنية مع العراق.

إن تنفيذ ولاية الفريق تقتضي أيضاً إقامة شراكات قوية بين الناجين والمجتمعات المحلية. وهنا، نُشيد بتواصل فريق التحقيق مع مجموعة كبيرة من الناجين من أعمال العنف التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي ومع الشهود على تلك الأعمال من جميع مكونات الشعب العراقي في المناطق التي اجتاحها التنظيم الإرهابي من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها السيد كريم خان إلى تلك المناطق ولقاء القادة الدينيين ورؤساء العشائر والمسؤولين الحكوميين أيضاً.

شُرّع قانون الأحداث في العراق رقم ١١ لسنة ١٩٦٢، والذي قد أُخذ في تشريعه بأحدث أساليب الرعاية والحماية والعلاج في حقل مكافحة جنوح الأحداث. وقد تم تحديثه لمسايرة المتطلبات المرحلية الاجتماعية التي يمر بها العراق حالياً والذي يطمح إلى بناء مجتمع حديث ويعالج نواقص القانون المذكور أعلاه ويزيل الغموض في بعض نصوصه. ولدى العراق أيضاً محاكم خاصة بالأحداث وموزعة في جميع أنحاء العراق. وقد اتصفت الأحكام الجديدة لقانون الأحداث بالمرونة اللازمة لكي تفسح المجال أمام المحكمة لاتخاذ القرار أو التدبير المناسب وفقاً لاحتياجات الحدث واختيار التدبير البديل وفقاً لحالة الحدث الجانح.

ختاماً، نكرر تأكيدنا على أهمية التعاون والتنسيق التام بين حكومة العراق وفريق التحقيق والاحترام الكامل لسيادة وولاية القضاء العراقي وضمان استخدام الأدلة لاستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية المختصة في جرائم تنظيم داعش الإرهابي، كون تلك الأدلة يتعين استخدامها في إطار إجراءات جنائية عادلة ومستقلة تجريها المحاكم العراقية المختصة. ونحثّ هنا المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للفريق والمضي قدماً في محاسبة إرهابيي التنظيم على ما ارتكبوه من جرائم بحق الإنسانية وتعزيز دور المساءلة عن الجرائم.

*رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.*